

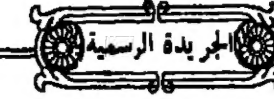
الجمهورية العربية السورية للمملكة الأردنية الهاشمية

نجل : الاحد ١٦ ذو الحجة سنة ١٤٠٥ هـ . الموافق ١ ايلول سنة ١٩٨٥ م . العدد ٣٣٣٨

الفرس

صفحة	
١٢٢٤	اعلان صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور
١٢٢٥	تأون رقم ٤٤ لسنة ١٩٨٥ : قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين
١٢٢٩	تأون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٥ : قانون معدل لقانون رسوم تسجيل الاراضي
١٢٤٠	تأون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٥ : قانون معدل لقانون الكهرباء العام
١٢٤١	تأون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٥ : قانون معدل لقانون تصديق الامتياز الممنوح لشركة مصفاة البترول المساهمة المحدودة
١٢٤٢	تأون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٥ : قانون معدل لقانون التصديق على اتفاق امتياز الكهرباء لمنطقة لواء مجلون
١٢٤٣	تأون رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٥ : قانون معدل لقانون التصديق على اتفاق امتياز الكهرباء لشركة الكهرباء الاردنية المساهمة في عمان وشركة الكهرباء المركزية المساهمة في الزرقاء
١٢٤٤	نظام رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٥ : نظام معدل لنظام الهيئة التدريسية في جامعة اليرموك
١٢٤٧	نظام رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٥ : نظام معدل لنظام الموظفين الاداريين والفنيين في جامعة اليرموك
١٢٤٩	اعلان بطلان قانون مؤقت صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور
١٢٤٩	نسخ خطي

مديرية المطابع العسكرية



- اعلن بان الشركة العادية العامة شركة بقالة العبسة وعبيده قد سجلت لدي تحت الرقم (١٥٢٩٣) تاريخ ١٩٨٥/٣/١٠ حسب التفاصيل التالية:-
- ١- اسم الشركة : شركة بقالة العبسة وعبيده.
 - ٢- اساء الشركاء وجنسياتهم : أ- عبدالله عبيده عبدالله العبسة اردني عمان
ب- فهد محمد عبدالرزاق عبيده » »
 - ٣- غايات الشركة : بقالة.
 - ٤- مركز الشركة الرئيسي : عمان/ شارع المهاجرين.
 - ٥- مقدار رأسمال الشركة : ٢٠٠٠ دينار.
 - ٦- مدة الشركة : غير محدودة.
 - ٧- اساء الشركاء المفوضين بتولي : في الامور المالية عبدالله العبسة منفردا وفهد شئون الشركة والتوقيع عنها : محمد عبد الرزاق عبيده منفردا في الامور الادارية والاخرى.
 - ٨- تاريخ ابتداء العمل : ١٩٨٥/٣/١٠.

- اعلن بان الشركة العادية العامة شركة هاني قطيشات وعمر المصري قد سجلت لدي تحت الرقم (١٥٤٣٥) تاريخ ١٩٨٥/٤/٦ حسب التفاصيل التالية:-
- ١- اسم الشركة : شركة هاني قطيشات وعمر المصري.
 - ٢- اساء الشركاء وجنسياتهم : أ- هاني هاشم عبدالله قطيشات اردني عمان
ب- عمر عبد المتعم علي المصري » »
 - ٣- غايات الشركة : تنظيفات وصيانة واية اعمال متفرعة عنها واستيراد الادوات اللازمة لها.
 - ٤- مركز الشركة الرئيسي : عمان ويحق لها فتح فروع داخل المملكة وخارجها.
 - ٥- مقدار رأسمال الشركة : ٥٠٠٠ خمسة الاف دينار لا غير.
 - ٦- مدة الشركة : غير محدودة.
 - ٧- اساء الشركاء المفوضين بتولي : الشريكان معا.
 - ٨- تاريخ ابتداء العمل : ١٩٨٥/٤/٦.

- اعلن انا مراقب الشركات ان شركة دلاش وابو شاوور والفول لتعليم قيادة السيارات العادية العامة المسجلة لدي برقم ١٤٩٣٠ قد اجزت بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٥ التغيرات التالية:-
- ١- يصح اسم الشركة شركة ابو شاوور والفول لتعليم قيادة السيارات.
 - ٢- يصح رأسمال كل من الشريكة:-
 - أ- نظمي اسماعيل ابو شاوور ٢٢٥٠٠ دينار
 - ب- عبد الحليم جلمي الفول ٢٢٥٠٠ دينار
 - ٣- انسحب الشريك احمد فخر اسماعيل دلاش من الشركة نهائيا.
 - ٤- يصح المفوضين بالتوقيع عن الشركة الشريكان مجتمعين ومنفردين في كافة الامور.

هكذا من الاجل

إعلان

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن انه عملا بالمادة ٩٤ من الدستور احيل القانون المؤقت رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٤ قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٤٨٨ تاريخ ١٩٧٤/٥/١ الى مجلس الامة فادخل عليه المجلس بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ٢٠ المشار اليه .

١٩٨٥/٨/١٤

رئيس الوزراء

زيد الرفاعي

ن. الم. بن. ط. ن. نائب ج. م. الملك المعظم

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

بناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

تساق على القانون الآتي ونابر باصداره واضافته الى قوانين الدولة : -

قانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٨٥

قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين لسنة ١٩٨٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

الوكيل التجاري	الوزارة
المسجل	وزير الصناعة والتجارة .
الوكيل التجاري	وزير الصناعة والتجارة
الوسيط التجاري	الموظف المعين بقرار خاص من الوزير بناء على تشييب وكيل الوزارة للإشراف على تطبيق هذا القانون .
الوكالة التجارية	الوكيل بالعمولة والوكيل الموزع لحسابه الخاص والوكيل الموزع لحساب شركة اجنبية او لحساب تاجر له مركز رئيسي خارج المملكة والوكلاء الآخرون الذين يتعاملون امعالا مماثلة بما فيهم وكلاء الدعاية والاعلان .
الوساطة التجارية	كل من يتعاطى مهنة القيام بالوساطة لعقد او تسهيل عقد المعاملات التجارية وما يتفرع عنها لقاء اجر دون ان يكون أجيرا او نائبيا عن أحد الطرفين فيها .
	هي عقد مبرم بين الموكل والوكيل يتم بموجبه قيام الوكيل باجراء تصرفات او اعمال تجارية باسمه ولكن لحساب موكله مقابل عمولة .
	هي قيام شخص بالوساطة بين طرفين لعقد العقود او تسهيل عقد المعاملات التجارية وما يتفرع عنها لقاء اجر دون ان تحل تبعتهما .

المادة ٣ - ١ - لا يجوز تعاطي مهنة الوكالة او الوساطة التجارية الا للأشخاص المسجلين بمقتضى احكام هذا القانون .

ب - على كل من يتعاطى مهنة (الوكالة التجارية) ان يسجل جميع الوكالات الخاصة به في سجل الوكلاء لدى المسجل .

ج - على كل من يتعاطى مهنة (الوساطة التجارية) ان يسجل اسمه لممارسة هذه المهنة لدى سجل الوسطاء لدى المسجل .

د - لا تطبق احكام هذا القانون على الأشخاص الذين يمارسون الوكالة او الوساطة المحلية غير التجارية او الوساطة في تصدير المنتجات الزراعية .

هكذا من الأصل

هـ - بالرغم مما ورد في هذا القانون أو في أي تشريع آخر ، لا يجوز لأي شخص ممارسة أي عمل من أعمال الوكالة أو الوساطة بأي صورة من الصور في شراء أو استيراد أو بيع الأسلحة وقطع غيارها والقطع المتبقة والمطورة لها ، والخاثر المائدة للقوات المسلحة الأردنية ، وذلك تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ٤ - يجب أن تتوفر في الوكيل أو الوسيط التجاري الشروط التالية :

أ - إذا كان شخصا طبيعيا :

- ١ - أن يكون أردنيا .
- ٢ - أن لا يقل عمره عن عشرين سنة .
- ٣ - أن يكون مقبلا في المملكة .
- ٤ - أن يكون له محل تجاري أو مكتب في المملكة .
- ٥ - أن يكون مسجلا في سجل التجارة في الوزارة وعضوا في إحدى غرف التجارة أو الصناعة في المملكة .

ب - إذا كان شركة عادية .

- ١ - أن تكون أردنية .
 - ٢ - أن يكون أكثرية رأسمالها للأردنيين .
 - ٣ - أن يكون لها مكتب في المملكة ومسجلة لدى إحدى الغرف التجارية .
- ج - إذا كانت شركة مساهمة :
- ١ - أن تكون أردنية .
 - ٢ - أن يكون أكثرية أعضاء مجلس إدارتها أو هيئة إدارتها من الأردنيين .
 - ٣ - أن تكون مسجلة لدى إحدى غرف التجارة .

المادة ٥ - على كل من يرغب في تعاطي مهنة (الوكالة التجارية) أن يقدم طلبا لتسجيل وكالةه متضمنا البيانات التالية :

- ١ - اسمه وعمره وجنسيته واسمه التجاري ومحل إقامته .
- ب - اسم الشركة الموكلة ومركزها الرئيسي واسمها التجاري أو اسم التاجر الموكل وجنسيته وعنوانه التجاري ومحل إقامته وعلى أن يرفق بالطلب في هذه الحالة ما يلي :
 - ١ - صورة من عقد الوكالة المبرم بين الموكل والوكيل أو أية وثيقة تثبت ذلك شريطة أن يبرز الوكيل الوكالة أو الوثيقة الأصلية مصدقة لأجراء مطابقة الصورة مع الأصل .
 - ٢ - ترجمة لعقد الوكالة أو الوثيقة إذا كان محررا بلغة أجنبية على أن تكون مصدقة حسب الأصول .
- ج - وثيقة من الجهات المختصة تثبت بأن الشركة الموكلة غير محظور التعامل معها .
- د - أية معلومات أخرى ضرورية يطلبها المسجل .

المادة ٦ - على كل من يرغب في تعاطي مهنة الوساطة التجارية أن يقدم طلبا لتسجيل اسمه في سجل الوسطاء التجاريين على أن يتضمن الطلب اسمه وعمره وجنسيته وعنوانه التجاري وأية معلومات أخرى يطلبها المسجل .

المادة ٧ - على كل من يرغب في تعاطي مهنة الوساطة التجارية أو الوكالة التجارية وسبق أن تعاملها قبل نفاذ هذا القانون أن يقدم طلبا لتسجيل اسمه في سجل الوسطاء التجاريين أو الوكلاء التجاريين خلال مدة يحددها الوزير بأمره في الجريدة الرسمية والصحف المحلية قابلة للتديد .

المادة ٨ - يشترط في طالب التسجيل إذا كان وكيلاً لشركة أو أكثر أو لتاجر أو أكثر أن يكون مرتبطاً مباشرة بوكالة في بلد المنشأ وللوزير حق التثبت من صحة ذلك بكل الوسائل التي يراها ضرورية .

المادة ٩ - يصدر الوزير قراره بشأن قبول طلب التسجيل أو رفضه بناء على توصية المسجل وبقتيب من وكيل الوزارة وفي حالة قبوله يصدر المسجل شهادة بذلك بعد استيفاء الرسوم المقررة .

المادة ١٠ - على الوكيل التجاري أن يتقدم بطلب تسجيل أية تغييرات تتعلق بالبيانات الواردة في الطلب أو عقد الوكالة أو الشروط المنصوص عليها في المواد ٤ ، ٥ ، ٨ من هذا القانون وذلك خلال شهرين من تاريخ حصول التغيير ويعطيه المسجل شهادة بذلك بعد استيفاء الرسم المقرر .

المادة ١١ - على الوكيل التجاري أو الوسيط التجاري الإشارة إلى رقم تسجيله كوكيل أو وسيط في جميع مراسلاته ومعاملاته التجارية .

المادة ١٢ - على الوكيل التجاري أو الوسيط التجاري أن يحول إلى المملكة بواسطة بنك مرخص أو صراف مرخص ، جميع المعولات التي تستحقه في الخارج على الصفقات التي تم عقدها بواسطته .

المادة ١٣ - ١ - على كل مستورد أن يدرج في كافة المعاملات التي لها علاقة بالاستيراد والتي يقدم بها إلى الدوائر والمؤسسات الحكومية اسم الوسيط التجاري أو الوكيل التجاري أو الممثل للشركة أو التاجر أو المحل الذي يستورد منه ورقم تسجيل عقد الوساطة التجارية أو الوكالة التجارية في السجل وإذا كان الاستيراد قد تم من قبل المستورد مباشرة فلدائرة المختصة التثبت من أن المصدر لم يدفع ويلتزم بدفع أية عمولة لأي وكيل تجاري أو وسيط تجاري غير مسجل بموجب هذا القانون .

ب - إذا لم تشتت طلبات رخص الاستيراد على المعلومات المبينة في الفقرة السابقة أعلاه لا يجوز منح الرخص المطلوبة .

ج - تشتت رخصة الاستيراد على اسم الوكيل التجاري أو الوسيط ورقم تسجيله .

د - باستثناء ما نص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة على المستورد أو المصدر للبضائع التي تفحص حكومة المملكة الأردنية الهاشمية أن يضمن العقد الذي يبرمه اسم الوكيل التجاري ونسبة العمولة المتفق عليها وإذا لم يراع الطرمان ذلك تعتبر العمولة دينا للخرينة وتستوفى بالنسبة التي يقررها الوزير على أن لا تقل عن ١٪ من ثمن البضاعة .

المادة ١٤ - بعد نفاذ هذا القانون لا يجوز للشركات المؤسسة خارج المملكة والمسجلة لدى مراقب الشركات أن تتعاطى في المملكة بالإضافة إلى أعمالها بتثليل شركات أخرى مؤسسة في الخارج .

المادة ١٥ - يلغى تسجيل الوكيل أو الوسيط التجاري في الحالات التالية :

- أ - إذا فقد أو أخل بأي شرط من الشروط الواجب توافرها بموجب أحكام هذا القانون .
- ب - إذا ثبت عدم صحة المعلومات المقدمة في طلب التسجيل .
- ج - إذا انتهى الموكل عقد الوكالة أو إذا انتهى أجلها .

المادة ١٦ - للوكلاء والوسطاء التجاريين المسجلين وفق أحكام هذا القانون تأسيس نقابة لهم بوائقة الوزير وتحدد صلاحياتها وواجباتها وتنظيم شؤونها وشروط الانتساب إليها والرسوم التي تجب عليها وغير ذلك من الأمور المتعلقة بها بموجب نظام داخلي خاص يوافق عليه الوزير .

المادة ١٧ - ١ - مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة تكون جميع المعلومات المتعلقة بتسجيل الوكلاء والوسطاء التجاريين سرية ولا يجوز الاطلاع على الملفات الخاصة بهم لدى الوزارة إلا بطلب من المحكمة .

هذا من الأصل

ج - يتم الاطلاع على سجل الوكلاء والوسطاء التجاريين باشراف المسجل مقابل الرسم المحدد بالنظام ويعنى من هذا الرسم طالب الاطلاع اذا كان جهة حكومية او مؤسسة رسمية عامة .

المادة ١٩ - يكون الوكيل التجاري أو الوسيط التجاري مسؤولاً مسؤولية تامة تجاه التاجر الذي جرى العقد لمصلحته حتى يتم تنفيذ شرطه وفي حالتهشوء أي خلاف بين التاجر والمصدر حول بونوده يكون الوكيل التجاري أو الوسيط التجاري متكاملاً ومتضامناً مع المصدر تجاه التاجر لتنفيذ شروط العقد ، على أن لا تتجاوز مسؤولية الوسيط التجاري مقدار الفائدة التي حققتها

المادة ٢١ - ١ - مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة دينار كل من يخالف احكام هذا القانون .

المادة ٢٢ - لمجلس الوزراء أن يصدر من وقت لآخر الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٢٤ — رئيس الوزراء والوزراء المختصون مكلتون بتنفيذ احكام هذا القانون .

1980/1/3

الحسن بن طلال

وزير دولة للشؤون البرلمانية	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	نائب رئيس الوزراء	رئيس الوزراء
د. سامي جوده	د. حازم نسييه	عبد الوهاب المجالي	زيد الرفاعي
وزير الشؤون البلدية والتربية والبيئة	وزير الخارجية	وزير العمل والتربية الاجتماعية	وزير الداخلية
مروان الحمود	طاهر المصري	مكي الدين الحسيني المهندس خالد الحاج حسن	حسن الكايد
وزير المالية	وزير التكوين والصناعة والتجارة	وزير الاشغال العامة والمهندسين	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
د. حنا عوده	د. رجائي المعشر	المهندس محمود الجواهده	د. الشيخ عبدالعزيز الخطاطبة
وزير الزراعة	وزير التعليم العالي	وزير التخطيط	وزير الطاقة
المهندس احمد دحقان	د. ناصر الدين الاسد	د. عبدالله التسور	د. هشام الخطيب
وزير الشباب	وزير شؤون اللاجئين	وزير العدل	وزير الاعلام والثقافة والسياحة والاتار
هشام الشراي	طاهر جعمان	رياض الشيكمة	محمد الخطيب

فِي الْحَسَنِ بْنِ طَهْرٍ نَائِبِ جَهْرَةَ الْمَلِكِ الْمُعْظَمِ

المادة ٣١ من الدستور

بشأنه على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

مضافاً على القانون الاتي ونامر باصداره واضافته الى قوانين الدولة : -

قانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٥

قانون معدل لقانون رسوم تسجيل الاراضي

ملحق ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون رسوم تسجيل الأراضي لسنة ١٩٨٥) ويقرأ مع القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

لذا ٢ - يلغى نص البند (١) من الفقرة ١٢ من المادة ٣ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص
التالي : -

١٢ - ١ - رسوم معاملات البيع بجميع صورها في ذلك البيع بالمزاد والاستهلاك ورسوم معاملات التفويض والتخارج والهبة والوصية وتأمين الدين والمفارسة والإيجار وتحويل الدين أو المفارسة أو الإيجار تدفع على التوالي من المشتري والمستهلك والمؤوض له والمتخارج له والموهوب له والموصى له والمدين (المقترض) والمفارس والمستاجر والمحول له الدين أو المفارسة والإيجار .

أما معاملات الشفعة والأولوية فيستوفى عنها الرسم الوارد إزاء الرقم ١٨ من الجول الملحق بقانون رسم تسجيل الأراضي ولا يسري ذلك على جميع معاملات الشفعة أو الأولوية التي تم تسجيلها قبل نفاذ هذا القانون .

الحسين بن طلال

1980/1/3

رئيس الوزراء وزير الدفاع زيد الرفاعي	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم عبد الوهاب المجالي	وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء د. حازم نسييه	وزير دولة للشؤون البرلمانية د. سامي جوده
وزير الداخلية وزير حسن الكايد	وزير العمل والتنمية الاجتماعية محمّد الدين الحسيني المهندس خالد الحاج حسن	وزير المواصلات محي الدين الحسيني المهندس	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة مروان الصمود
وزير الاوقاف والشؤون والمغتربات الإسلامية د. الشيخ عبدالعزیز الخياط	وزير الاشغال العامة المهندس محمود الحوامدة	وزير التكوين والصناعة والتجارة د. رجائي الممشي	وزير القسبة د. حنا عوده
وزير الطاقة والتقنية فرحي عبید	وزير الزراعة والتربية د. هشام الخطيب	وزير التعليم العالي د. ناصر الدين الأسد	وزير الزراعة والري الجنس أحمد دقشان
وزير الاعلام والثقافة والسياحة والاثار محمد الخطيب	وزير العدل رياض الشكعة	وزير الصحة د. زيد حيزه	وزير الشباب سلام الكرماني

كلنا من الله جل

نصالح بن طلال نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٥ قانون معدل لقانون الكهرباء العام

- المادة ١ - يسمي هذا القانون (قانون معدل لقانون الكهرباء العام لسنة ١٩٨٥) ويقرأ مع القانون رقم ٨ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
- المادة ٢ - تعدل المادة ٢ من القانون الاصلي على النحو التالي :-
- ١ - باضافة التعريف التالي اليها بعد كلمة الحكومة الواردة فيها :
الوزارة : وزارة الطاقة والثروة المعدنية .
- ب - بالغاء تعريف كلمة (الوزير) الواردة فيها والاستعاضة عنه بالتعريف التالي :-
الوزير : وزير الطاقة والثروة المعدنية .
- المادة ٣ - تعدل المادة ٤ من القانون الاصلي بالفانص الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :
ج - ترتبط السلطة بالوزير ويكون مركزها الرئيسي في مدينة عمان ، ولها ان تؤسس مكتب او فروعا لها في المملكة .
- المادة ٤ - تعدل المادة ٥ من القانون الاصلي على النحو التالي :-
- ١ - بالغاء نص الفقرة (١) منه والاستعاضة عنه بالنص التالي :-
أ - يكون للسلطة مجلس اداري برئاسة الوزير وعضوية كل من وكيل الوزارة والمدير العام وخمسة اشخاص يعينهم مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير ويختار المجلس من بين اعضائه نائباً للرئيس .
- ٢ - بالغاء نص الفقرة (ب) منه والاستعاضة عنه بالنص التالي :-
ب - تكون مدة العضوية في المجلس للاشخاص المنصوص عليهم في الفقرة (١) من هذه المادة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

١٩٨٥/٨/٢

الحسن بن طلال

وزير دولة للشؤون البرلمانية د. سامي جوده	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء د. حازم نسييه	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم عبد الوهاب المجالي	رئيس الوزراء وزير الدفاع زيد الرفاعي
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة مروان الحمود	وزير المواصلات وزير الخارجية ظاهر المصري	وزير العمل والثروة الاجتماعية محي الدين الحسيني	وزير الداخلية حسن الكايد
وزير المالية د. حنا فوده	وزير التنمية والصناعة والتجارة د. رجائي المعشر	وزير التكوين والصناعة والتجارة المهندس محمود الحوامده	وزير الاوقاف والشؤون والمغتربات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب
وزير الزراعة المهندس احمد نخفان	وزير التعليم العالي د. ناصر الدين الأسد	وزير التخطيط د. عبدالله النصور	وزير الطاقة والثروة المعدنية د. هشام الخطيب
وزير الشؤون الارض المحتلة ظاهر كنعان	وزير الصحة د. زيد حمزة	وزير العمل رياض الشكعة	وزير الاعلام والثقافة والسياحة والاثار محمد الخطيب

نصالح بن طلال نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٥

قانون معدل لقانون تصديق الامتياز الممنوح لشركة مصفاة البترول المساهمة المحدودة

- المادة ١ - يسمي هذا القانون (قانون معدل لقانون تصديق الامتياز الممنوح لشركة مصفاة البترول المساهمة المحدودة لسنة ١٩٨٥) ويقرأ مع القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - تعدل اتفاقية الامتياز الملحقة بالقانون الاصلي بالفاء عبارة (وزير الصناعة والتجارة) حيثما وردت فيها والاستعاضة عنها بعبارة (وزير الطاقة والثروة المعدنية) .

١٩٨٥/٨/٢

الحسن بن طلال

وزير دولة للشؤون البرلمانية د. سامي جوده	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء د. حازم نسييه	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم عبد الوهاب المجالي	رئيس الوزراء وزير الدفاع زيد الرفاعي
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة مروان الحمود	وزير المواصلات وزير الخارجية ظاهر المصري	وزير العمل والثروة الاجتماعية محي الدين الحسيني	وزير الداخلية حسن الكايد
وزير المالية د. حنا فوده	وزير التنمية والصناعة والتجارة د. رجائي المعشر	وزير التكوين والصناعة والتجارة المهندس محمود الحوامده	وزير الاوقاف والشؤون والمغتربات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب
وزير الزراعة المهندس احمد نخفان	وزير التعليم العالي د. ناصر الدين الأسد	وزير التخطيط د. عبدالله النصور	وزير الطاقة والثروة المعدنية د. هشام الخطيب
وزير الشؤون الارض المحتلة ظاهر كنعان	وزير الصحة د. زيد حمزة	وزير العمل رياض الشكعة	وزير الاعلام والثقافة والسياحة والاثار محمد الخطيب

هكذا من الأهل

نحس الحسن بن طرول نائب جهرة الملك المعظم

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الاتي ونابر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٥

قانون معدل لقانون التصديق على اتفاق امتياز الكهرباء لمنطقة لواء عجلون

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التصديق على اتفاق امتياز الكهرباء لمنطقة لواء عجلون لسنة ١٩٨٥) ويقرأ مع القانون رقم السنة ١٩٦١ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ١ من اتفاق الامتياز الملحق بالقانون الاصلي بالفاء نص الفقرة (١) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-
تعني كلية الوزير : وزير الطاقة والثروة المعدنية .

المادة ٣ - تلغى عبارتا (وزير الصناعة والتجارة) و (وزارة الصناعة والتجارة) حيثما وردت في القانون الاصلي والاتفاقية الملحق به ويستعاض عنهما بمبارتي (وزير الطاقة والثروة المعدنية) و (وزارة الطاقة والثروة المعدنية) .

١٩٨٥/٨/٢

الحسن بن طلال

وزير دولة للشؤون البرلمانية د. سامي جوده	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء د. حازم نسييه	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم عبد الوهاب المجالي	رئيس الوزراء وزير الدفاع زيد الرفاعي
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة مروان الحمود	وزير الخارجية طاهر المصري	وزير العمل والتنمية الاجتماعية الداخلية	وزير الشؤون والتجارة د. رجلي المشر
وزير المالية د. حنا موده	وزير التامين والصناعة والتجارة د. رجلي المشر	وزير الاشغال العامة والمغتربات الاسلامية المهندس محمود الحوايده	وزير الاوقاف والشؤون والمغتربات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب
وزير الزراعة المهندس احمد حنظلان	وزير التعليم العالي د. ناصر الدين الاسد	وزير التخطيط د. عبدالله النصور	وزير الطاقة والثروة المعدنية د. هشام الخطيب
وزير الشؤون الاجتماعية طاهر كتمان	وزير الصحة د. زيد حمزه	وزير المعنسل رياض الشكعة	وزير الاعلام والثقافة والسياحة والآثار محمد الخطيب

نحس الحسن بن طرول نائب جهرة الملك المعظم

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وشاء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الاتي ونابر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٥

قانون معدل لقانون التصديق على اتفاق امتياز الكهرباء لشركة الكهرباء الاردنية المساهمة في عمان وشركة الكهرباء المركزية المساهمة في الزرقاء

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التصديق على اتفاق امتياز الكهرباء لشركة الكهرباء الاردنية المساهمة في عمان وشركة الكهرباء المركزية المساهمة في الزرقاء لسنة ١٩٨٥) ويقرأ مع القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تلغى عبارة (وزير الصناعة والتجارة) الواردة في المادة ٣ من القانون الاصلي ويستعاض عنها بعبارة (وزير الطاقة والثروة المعدنية) .

المادة ٣ - تعدل المادة ١ من الاتفاق الملحق بالقانون الاصلي بالفاء نص الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-
ب - الوزير : وزير الطاقة والثروة المعدنية .

الحسن بن طلال

١٩٨٥/٨/٢

وزير دولة للشؤون البرلمانية د. سامي جوده	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء د. حازم نسييه	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم عبد الوهاب المجالي	رئيس الوزراء وزير الدفاع زيد الرفاعي
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة مروان الحمود	وزير الخارجية طاهر المصري	وزير العمل والتنمية الاجتماعية الداخلية	وزير الشؤون والتجارة د. رجلي المشر
وزير المالية د. حنا موده	وزير التامين والصناعة والتجارة د. رجلي المشر	وزير الاشغال العامة والمغتربات الاسلامية المهندس محمود الحوايده	وزير الاوقاف والشؤون والمغتربات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب
وزير الزراعة المهندس احمد حنظلان	وزير التعليم العالي د. ناصر الدين الاسد	وزير التخطيط د. عبدالله النصور	وزير الطاقة والثروة المعدنية د. هشام الخطيب
وزير الشؤون الاجتماعية طاهر كتمان	وزير الصحة د. زيد حمزه	وزير المعنسل رياض الشكعة	وزير الاعلام والثقافة والسياحة والآثار محمد الخطيب

هكذا من الاصل

نص المحسن بن طهول نائب جهوة الملك المعظم

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٥/٨/٣
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٥

نظام معدل لنظام الهيئة التدريسية في جامعة اليرموك

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الهيئة التدريسية في جامعة اليرموك لسنة ١٩٨٥) ويقرأ مع النظام رقم ٤ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من ١/٤/١٩٨٥ .

المادة ٢ - يلغى نص الفقرة (١) من المادة ١١ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ١١ - ١ - تحدد الرواتب الاساسية لاجزاء الهيئة التدريسية ومساعدتي التدريس او البحث على الوجه التالي :-

رتبة عضو الهيئة التدريسية	السلهم	الزيادة السنوية بالدينار
استاذ	٣٠٣	٤٤٣
استاذ مشارك	٢٩٦	٣١٧
ب	٢٣١	٢٥٩
استاذ مساعد	٢٢٨	٢٤٨
ب	١٨٨	٢٠٣
مدرس	١٦٨	١٨٨
ب	١٢٣	١٤٨
مساعد تدريس او بحث	١٢٨	١٥٣
والفنيين	١٢٣	١٤٨

المادة ٣ - يلغى نص المادة ١٥ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ١٥ - يصرف لعضو هيئة التدريس الذي يشغل احد المناصب التالية علاوة بدل تمثيل وضمانة شهرية على الوجه التالي ، شريطة ان لا تصرف للعضو اكثر من علاوة واحدة بموجب هذه المادة ، وتندفع له في هذه الحالة العلاوة الاولى :

رئيس الجامعة	٣٠٠ دينار
نائب الرئيس	١٧٥ دينار
نائب الرئيس	١٢٥ دينار
نائب الرئيس ومدير الدائرة	٧٥ دينار
مساعد الرئيس	٤٥ دينار

المادة ٤ - يلغى نص كل من الفقرتين (١) و (ب) من المادة ١٧ من النظام الاصلي ، ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ١٧ :-

١ - تخصص لاجزاء هيئة التدريس المعينين علاوة اختصاص تحدد بالنسب التالية :-

١ - (١٣٠٪) من الراتب الاساسي لحامل الدرجة العلمية المؤهل للتعين في كلية الطب ، على ان تكون جميع الشهادات والدرجات والمؤهلات العلمية التي يحفلها ، بما في ذلك الشهادة الجامعية الاولى في مجال الطب .

٢ - (١١٥٪) من الراتب الاساسي لحامل الدرجة العلمية المؤهل للتعين في كلية الهندسة ، او كلية طب الاسنان ، على ان تكون جميع الشهادات والدرجات والمؤهلات العلمية العالية التي يحفلها ، بما في ذلك الشهادة الجامعية الاولى في مجال الهندسة او طب الاسنان .

٣ - (٨٠٪) من الراتب الاساسي لحامل الدرجة العلمية المؤهل للتعين في كليات : الصيدلة او التمريض او الصحة والطب البيطرية المساندة او الزراعة او (الزراعة / البيطرة) على ان تكون جميع الشهادات والدرجات والمؤهلات العلمية العالية التي يحفلها ، بما في ذلك الشهادة الجامعية الاولى في مجال الصيدلة او التمريض او الصحة والطب البيطرية المساندة او الزراعة او (الزراعة / بيطرة) .

٤ - (٦٠٪) من الراتب الاساسي لحامل الدرجات العلمية في التخصصات الاخرى غير الواردة في البنود (١ ، ٢ ، ٣) من هذه الفقرة .

ب - يبيت مجلس الانماء بناء على تنسيب اللجنة في التخصصات التي تؤهل حاملها للتعين ولم ينص عليها في البنود ١ و ٢ و ٣ من الفقرة (١) من هذه المادة وذلك لغاية تحديد علاوة الاختصاص المقررة لها .

المادة ٥ - يلغى نص المادة ٢٦ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٢٦ :-

١ - للجنة منح عضو الهيئة التدريسية من رتبة استاذ او استاذ مشارك او استاذ مساعد اجازة تفرغ علمي لمدة لا تزيد على سنة واحدة تدفع له خلالها رواتبه وعلاواته ككلية باستثناء علاوة النقل . وتمنح هذه الاجازة مرة بعد كل ست سنوات يقضيها عضو الهيئة التدريسية في خدمة الجامعة ويجوز استعمالها مجزأة على فصولين لغرض البحث ، وتنظيم الامور الاخرى المتعلقة بها بتعليمات يصدرها مجلس الجامعة .

هكذا من الأصيل

ب - يستحق عضو الهيئة التدريسية في اجازة التفرغ العلمي اذا لم يستعملها خلال مدة انصافها ثلاث سنوات من تاريخ منحها له الا اذا طلبت اللجنة منه تأجيلها ، على ان لا تزيد مدة التأجيل على ثلاث سنوات .

الحسن بن طلال

١٩٨٥/٨/٢

وزير دولة	وزير دولة لشؤون	نائب رئيس الوزراء	رئيس الوزراء
للشؤون البرلمانية	رئاسة الوزراء	وزير التربية والتعليم	وزير الدفاع
د. سامي جوده	د. حازم نسييه	عبد الوهاب المجالي	زيد الرفاعي
وزير الشؤون البلدية والتربية والبيئة	وزير الخارجية	وزير المواصلات	وزير العمل والتتبية الاجتماعية
مروان الحمود	طاهر المصري	محي الدين الحسيني	المهندس خالد الحاج حسن
وزير المالية	وزير التموين والصناعة والتجارة	الاشغال العامة	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
د. حنا عوده	د. رجائي المعشر	المهندس محمود الحواجده	د. الشيخ عبدالعزيز الخطاط
وزير الزراعة	وزير التعليم العالي	وزير التخطيط	وزير الطاقة والثروة المعدنية
المهندس احمد دققان	د. ناصر الدين الاسد	د. عبدالله السور	د. هشام الخطيب
وزير الشباب	وزير شؤون الارض المحتلة	وزير الصحة	وزير الاعلام والثقافة والسياحة والاثار
هشام التتراوي	طاهر كنعان	د. زيد حمزه	رياض الشكعة
		محمد الخطيب	

الحسن بن طلال نائب جبهة الملك المعظم

ينص المادة ٣١ من الدستور
وتنص على ما تقرر مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٥/٨/٢
لم يوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٥

نظام معدل لنظام الموظفين الاداريين والفنيين في جامعة اليرموك

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الموظفين الاداريين والفنيين في جامعة اليرموك لسنة ١٩٨٥)
ويقرأ مع النظام رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من
تعديلات كنظام واحد ويعمل به من ١٩٨٥/٤/١ .

المادة ٢ - يلغى نص الفقرة (ا) من المادة ١٣ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ١٣ -

١ - تحدد درجات ورواتب الموظف من المصنفين وزياداتهم السنوية كما يلي :-

الدرجة	المرتبة	السن	الزيادة السنوية بالدينار
الاولى	١	٢٩٦	٤٠١
ب	٢٣١	٢٤٥	٢٥٩
الثانية	١	١٩٠	٢٠٠
ب	١٥٤	١٦٤	١٧٤
الثالثة	١	١٣٦	١٤٨
ب	١١٠	١١٨	١٢٦
الرابعة	١	١٠٠	١١٢
ب	٧٦	٨٠	٨٨
الخامسة	٥٤	٦٠	٦٦
السادسة	٣٨	٤٢	٤٦

هكذا من الأشهر

المادة ٣ - يلغى نص المادة ٢٠ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -

المادة ٢٠ -

تصرف علاوة بدل تجميل وضيافة شهرية على الوجه التالي شريطة ان لا تصرف لاي موظف اكثر من علاوة واحدة بموجب هذه المادة : -

١ - مدير المستشفى ومدير الدائرة الادارية	٧٥ ديناراً
ب - بمساعد مدير الدائرة الادارية ومدير الخيرية .	٤٥ ديناراً
ج - رئيس القسم الاداري ورئيس الشعبة	٢٠ ديناراً
د - رئيس الفرع الاداري	١٠ دنائير

الحسن بن طلال

١٩٨٥/٨/٢

وزير دولة للشؤون البرلمانية د. سامي جوده	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء د. حازم نسيه	نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم عبد الوهاب المجالي	رئيس الوزراء ووزير الدفاع زيد الرفاعي
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة مروان الحمود	وزير الخارجية ظاهر المصري	وزير العمل والتنمية الاجتماعية محي الدين الحسيني المهندس خالد الحاج حسن	وزير الداخلية حسن الكايد
وزير المالية د. حنا عوده	وزير التكوين والصناعة والتجارة د. رجائي المعشر	وزير الاشغال العامة المهندس محمود الحوامده	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب
وزير الزراعة المهندس احمد دخقان	وزير التعليم العالي د. ناصر الدين الاسد	وزير التخطيط د. عبدالله النصور	وزير الطاقة والثروة المعدنية د. هشام الخطيب
وزير الشباب هشام الشراري	وزير الارض المحتلة ظاهر كنعان	وزير الصحة د. زيد حمزه	وزير الاعلام والثقافة والسياحة والاثار مجد الخطيب

اعلان

بطلان قانون مؤقت

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

بناء على رفض مجلس الامة للقانون المؤقت رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٩ قانون معدل لقانون الوكلاء والوسطاء التجاريين بسبب ان ما ورد فيه قد ادخل في صلب القانون الاصلي رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٤ فقد صدرت الزادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٦٧٢ تاريخ ١٩٨٥/٨/١٤ المتضمن اعلان بطلان القانون المذكور .

١٩٨٥/٨/١٤

رئيس الوزراء
زيد الرفاعي

تصحيح خطأ

ورد الخطأ التالي في الجدول رقم ١ الملحق بقانون رخص المهن لمدينة عمان رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٥ المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٣٣١٦ الصادر بتاريخ ١٩٨٥/٥/١٦ والصواب هو :

البند	الفقرة	صفحة الجريدة الرسمية	الخطأ	الصواب
١	٣	٦٧٥	محلات التسليف والاستشارات المالية فقط	محلات التسليف والاستشارات المالية فقط
١٠	٢	٦٧٩	المكاتب والشركات الهندسية والاستشارية ومكاتب المساحة	المكاتب والشركات الهندسية والاستشارية ومكاتب المساحة

هكذا من الأصل